

حلب، «**التمرد يلفظ أنفاسه**»

- عامر نعيم الياس***

منذ دخول التنظيمات الإرهابية إلى العاصمة الاقتصادية سورية اتضح حجم الرهان على هذه العملية، كما كان واضحاً أثر ذلك على مجمل حركة الاقتصاد السوري وخاصة انعكاس ما جرى على سعر صرف الليرة السورية الذي انخفض بنسب عالية بعد سيطرة المجموعات الإرهابية على ريف حلب بشكل شبه كامل وعلى الجزء الشرقي من عاصمة المحافظة، وقد رأى بعض المراقبين أنَّ معركة حلب هي انعكاس لمعركة الأطلسي مع الدولة السورية. ومع بدء الدولة السورية بهجومها المضاد وأسترجاعها لعدد من قرى الريف الحلبى سواء في شرق المحافظة أو غربها، والتي كان آخرها معركة سجن حلب المركزي التي أغلقت طرق الإمداد على المجموعات المسلحة في شرق مدينة حلب وأضعة معبر الكاستيللو وهو خط الإمداد الوحيد المتبقي لها تحت مرمى نيران الجيش السوري، عاد الغرب إلى إثارة ملف حلب على صفحات الصحافة الغربية، لكن بعد الأمر مقتصرًا على مقابيات خجولة لهذا الملف، لكن «داعش» قلبت الطاولة رأسا على عقب في وجه الجميع، ودفعت التطورات الميدانية في حلب إلى الواجهة مرة أخرى، فقد طفا على السطح خوف النخب البريطانية والأمريكية والفرنسية من عودة «داعش»إلى ريف حلب ومحاولته قضم مناطق سيطرة المعارضة وخاصة المعركة التي يخوضها التنظيم الآن لاسترجاع مدينة مارع والتي تعدّ معقل لواء التوحيد الإخواني «المعتدل» وفق التصنيف الأمريكي للمجموعات المسلحة في سورية، فضلا عن القلق الذي يعترى دوائر صنع القرار الغربي من إطباق سيطرة «داعش» على الحدود التركية مع محافظتي حلب وإدلب، وترجيح التسريبات إلى بقا معبر واحد هو معبر باب الهوى بيد من يرتبطون بالمطلق بالولايات المتحدة وحلفائها، «لوموند» الفرنسية في تقرير للمحاضي بنجامين بارت وصفت الأمور على النحو التالي «في شمال سورية، التمرد يحاول البقاء، حيث تهدد الدولة الإسلامية مدينة مارع مع مهد التمرد في الريف المحيط بحلب. إن سقوط هذه المنطقة الزراعية من شأنه أن يفتح أبواب البلاد لحجافل «داعش». إضافة إلى قطع طرق الإمداد قرب الحدود التركية عن المتمردين واستكمال تطويق الأحياء المتمردة في مدينة حلب المحاصرة بدورها من القوات النظامية في الشرق والجنوب والغرب»، فيما رأت «وول ستريت جورنال» الأمريكية أنَّ «الخطر الأكبر على حلب يكمن في الحصار الذي يفرضه الجيش السوري عليها، وهو «ما يشكل أكبر ضربة لانتفاضة التي اندلعت منذ ثلاث سنوات»، أما التايمز البريطانية فقد حدّرت بدورها من «خسارة الثوار الذين يحاربون الأسد».

تنظيم «داعش» الذي تحتل أخباره مساحة المشهد الإعلامي الدولي يتقدم باتجاه مدينتي أعزاز ومارع، وبخسارة «المسلحين المعتدلين لهما» فإن ما يجري سيوجه ضربة قاصمة لما يُسمى بالتمرد المدعوم من الغرب منذ ثلاث سنوات، حيث سيشكل خروج المجموعات المرتبطة في معادلة شمال سورية، خسارة لا تعوّض لرقعة جغرافية كانت تشكل بنظر بعض النخب الغربية خط تقسيم وهمي لسورية، وعليه فإن تركيز النخب الغربية على التطورات الميدانية في حلب يهدف إلى الآتي:

تضخيم الرأي العام الغربي لتغيير موازين القوى على الأرض في أهم منطقة للرهان الغربي على كسر الدولة في سورية.

جهة الشمال باتت مسرحاً للمواجهة بين الدولة السورية وتنظيم «داعش»، وهو ما سيؤدي في ظل القرار 2170، وردود الفعل الغربية حول أفعال «داعش» التي كان آخرها ذبح الصحافي الأمريكي، إلى تعويم ملف التعاون مع الدولة السورية وطرحه على التداول في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة وغيرها من العواصم الأوروبية. فالمعادلة القائمة اليوم والتي ستعزّزها في القريب العاجل هي الاختيار بين الدولة السورية والدولة الإسلامية.

الدفع باتجاه حدوث تغييرات في هيكلية المجموعات المسلّحة المرتبطة بالمشروع الغربي سواء على المستوى البنيوي أو على مستوى إعادة الانتشار والتمركز في ما تبقى من مناطق داخل الأراضي السورية.

تترك الدولة السورية جيّدا حجم التغيّر الذي يفرضه تمّدّد داعش على السياسات الغربية وذلك على المستويين الإعلامي والأمني وصولاً إلى الانخراط الأمريكي المباشر في العراق، ولعل في الغارات الجوية على الرقة وإدخالها من جانب القوات المسلحة السورية على خط المواجهة، والتقدم المدروس لاستكمال حصار حلب والعمليات الجارية للتقدم باتجاه مخيم حدرتات لقطع طريق الكاستيللو، ما يفسّر إشارة الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم إلى محافظتي الرقة وحلب تحديداً.

*كاتب سوري



«يديعوت أحرונوت»: كتاب «إسرائيليون»: ما يشير الإحباط وجود قادة كثر في حماس وتيار لا يستهي من المقاتلين»

ركزت صحيفة يديعوت أحرונوت في صفحاتها الرئيسية، أمس الجمعة، على عملية اغتيال القياديين الثلاثة في كتائب القسام: محمد أبو شمالة ورائد العطار ومحمد البروم. كما لم يوفّر أبرز كتابها كلمة في التعظيم من شأن عملية الاغتيال، وكبّل بروح المشابك والاستخبارات العسكرية، والفقر إلى استنتاجات سريعة مفادها أنّ مثل هذه العمليات قد تستنزف حركة حماس حتى تلجأ إلى القبول بوقف إطلاق النار والتسوية السياسية. وفي المقابل فإنّ الكاتب إيمان هابر أشار إلى أنّ «الإنجاز في عملية الاغتيال يقتصر على الاغتيال نفسه وليس أكثر، فهناك عدد كبير جدا من القادة العسكريين لدى حماس، وهناك تيار لا ينهتني من المقاتلين». وإبرزت الصحيفة في صفحاتها الأولى «أنّ الاستخبارات الإسرائيلية تردت أبو شمالة بوصفه مهندس الإنفاق، والعطار بوصفه قائد عملية أسر الجندي غلداد شاليط، وبروم بوصفه المسؤول عن إدخال الأسلحة إلى قطاع غزة، منذ 20 عاما، وأنها انتظرت مدة شهر ونصف حتى لاحظ الفرصة». ولغقت الصحيفة في «المتابعة الليلية للشاباك والاستخبارات العسكرية للعمليات، وغم استهداف المبنى بقذائف ترن كل واحدة طنا، وذلك نظرا لكبر المبنى وضمان عدم خروج أحد حيا».

إلى ذلك، كتب ناحوم ربنيع أنه «بعد 46 يوما من الحرب، يبدو أن هذه الحرب أصبحت الأطول في تاريخ «إسرائيل»، وأنه أذقت ناز مرة على مثل هذه الحروب «حرب استنزاف»، مشيرا إلى أن «الهدف الذي تحدث عنه نتنياهو، وهو «أن يتمكن الإسرائيليون من النوم بهدوء، لا يزال بعيدا عن أن يتحقق».

من جهته كتب اليكس فيشمان، تحت عنوان «حتى يقولوا كفي»، مفتتحا مقالته بالإنشارة إلى حديث ضابط كبري في سلاح الجو، جاء فيه «كنا متأكدين أنهم لا يزالون في المنزل في رفح. كان البيت كبيرا، لذلك ألقينا قنابل ترن الواحدة منها طنا. كان علينا أن نتصرف بسرعة قبل أن يخرجوا».

وتابع «إن من السهل الإضرار وراة اوقال مفادها أن الاغتيالات لم تثبت جدواها على طول السنين، ولكن هذه المرة فإن الحديث عن عملية أثناء الحرب تعتبر ضربة جديدة لحركة حماس».

وأضاف فيشمان أنه «بعد شهر ونصف في الخنادق، فإن كبار قادة الجناح العسكري لحماس بدأوا بالوقوع في الخطأ، حيث تمّ استهداف منزل محمد الضيف عندما وصل إلى المنزل في زيارة عائلية، وبعد يوم «ضرب مصغوران وحجر واحد»، حيث استهدف قائد العملية التي أسرها غلداد شاليط إيمان التقي مع «جرحال الجنوب» في حماس. ولكن صورة النهاية لم تتحقق بعد، وأن عمليات القصف من الجو وسياسية الاغتيالات سوف تستمر حتى تقول حماس «كفي»، وتسعى إلى تسوية سياسية».

كما كتب فيشمان «أنّ الاغتيالات ليست عمليات انتقامية للعداية، وإنما هي الطريقة الوحيدة لإنجازات جديدة مقابل «منظمة إرهابية»، ولكن بتكلفة أقل»، وقال: «إن أبو شمالة والعطار شاركا في عمليات كثيرة قلت فيها «إسرائيليون»، وأنها كانتا المسؤولين عن نقل الأسلحة من سيناء إلى قطاع غزة عن طريق رفح، ولهما دور في إطلاق صواريخ باتجاه إيلات»، واعتبر «أن أبو شمالة كان مسؤولا عن مقتل جنود إسرائيليين كثيرين، وسنسل 1.3 من المقاومة الفلسطينية عن طريق

البناء

معركة الاستنزاف وعض الأصابع

«إسرائيل» تسعى إلى تغيير قواعد الصراع والتفاوض

والمقاومة تردّ بفرض معادلة جديدة وتحصين بيئتها

الاحتلال ثمن جرائمه، ورفض العودة إلى التفاوض إذا لم يكن هناك رضوخ «إسرائيلي» لشروط ومطالب المقاومة، ما يؤشر إلى أنّ الرهان على أنه سيحصل تراجع في موقف المفاوض الفلسطيني بعد استشهاده ثلّة من قيادات المقاومة، لا أساس له في الواقع. العامل الثالث: قيام المقاومة بالرّد على هذه الجريمة الصهيونية بسلسلة خطوات تعكس اتجاهها نحو مزيد من التجدّر وتحصين بيئتها في مواجهة الاختراقات الأمنية والصهيونية وتدفع العدو الثّمّن وأبرز هذه الخطوات:

- إعدام 21 عميلاً كانوا يزوّدون الاحتلال بالمعلومات عن تحرك المقاومة وقياداتها، وذلك ليكونوا عبرة لغيرهم.
- توسيع بنك أهدافها، من خلال شمول مناطق جديدة في قصفها بالصواريخ.
- رسم معادلة جديدة لجعل العدو يتألم أكثر، تقوم على قصف مطار بن غوريون بشكل مباشر مقابل إقدامه على قصف غزة، ما أدى إلى وقف جميع رحلات الطيران من وإلى فلسطين المحتلة، الأمر الذي سيؤدّي إلى مزيد من خسائر الاقتصاد «الإسرائيلي» الذي بات يعاني من العجز.

بالمقابل، فإنّ الخلاف داخل الحكومة «الإسرائيلية» تجفّر مجدّداً وخرج إلى العلن، حيث سجل تبادل حدّ للاتهامات على خلفية معارضة ليبرمان وبنينيت لأداء نتنياهو وزير الأمن وعلون ورئيس أركان الجيش بيني غانتس واتهامهما للأخير بالسعي إلى إنهاء الحرب على غزة بأي ثمن.

على أنّ الجيش «الإسرائيلي» عبّر مجدّداً عن عدم تأييد احتلال غزة، فيما الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» ترى أنه بالإمكان إنهاء الحرب عن طريق تسوية تخدم المصالح «الإسرائيلية»، وأنّ حركة حماس معنية بتسوية في حال قدّمت لها كل من مصر و«إسرائيل»، شيئا كتحصين الأوضاع الاقتصادية وإعادة الإعمار.

وهذا يعكس أنّ الاتجاه من قبل المؤسّستين العسكرية والأمنية في كيان العدو لعدم الذهاب بعيدا في الحرب، والسعي إلى الحل السياسي عبر التفاوض، وهو ما يريده أيضا نتنياهو. لكن بعد تحسين شروطه. ولهذا طالب الجيش بتكثيف هجماته ووضع قيادات المقاومة على لائحة المقاومة لا ينهتني من المقاتلين، وهذا تأكيد بأنّ استشهاده وسنكون أمام استمرار لحرب الاستنزاف ولعبة عضّ الأصابع، يخسر فيها من يصرخ أولا ويظهر عدم قدرته على التحمّل والصمود.

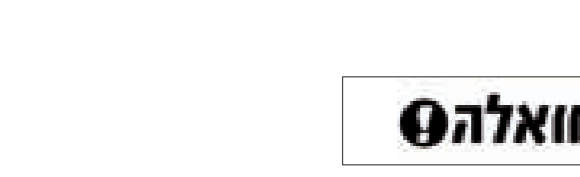


كانت السعودية قد عبّرت اتجاهها، فمن الجائز الافتراض بأنّ السيسي أيضا سيضخّم إلى دعم بقاء الأسد في السلطة».

ولفت أيضا إلى «أنّ هذه ليست بشائر جيدة للمعارضة السورية، فالمحور السياسي الجديد لن يتقدّد الأسد فحسب، وإنما يعمل لعزل قطر عن الساحة السورية».

وخلص برثيل في مقالته إلى أنه «على هذه الخلفية يمكن فهم تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، عندما تحدث عن «أفق سياسي جديد». ويبدو أنه لم يقصد «عملية سياسية» مع الفلسطينيين، وإنما كان يشير إلى «تحالف غير رسمي مع دول عربية تخشى الدولة الإسلامية، وترى في الإسد شريكا محتملا لإدارة المعركة ضدّ داعش».

ورأى أنّ «التصريحات القاسية من زعماء عرب ضدّ حركة حماس، والتعاون السياسي والعسكري مع مصر، والمقترح الاستراتيجي الجديد الذي تعرضه السعودية، والتهديات التي توجهها الأردن، والمخاوف الإسرائيلية من سيطرة ميليشيات على سورية»، كل ذلك من الممكن أن يدفع نتنياهو باتجاه إقامة بنية تحتية للتعاون الإقليمي».



«واللا»: «إسرائيل» تعارض المبادرة الأوروبية لأنها تشمل مفاوضات على حدود 1967

عبّرت «إسرائيل» عن رفضها للمبادرة التي تطرحها الدول الأوروبية الكبرى، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، للتوصل إلى وقف إطلاق نار في قطاع غزة من خلال قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي، وذلك لأنها تشمل بندا يقضي باستئناف المفاوضات السياسية على أساس حدود العام 1967، وفي المقابل تفضل إسرائيل العودة إلى مفاوضات القاهرة».

ونقل موقع «الوالا» الإلكتروني، «الإسرائيلي» امس الجمعة، عن مسؤول سياسي «إسرائيلي»، قوله: «إن إسرائيل لا تسارع إلى تبني المبادرة الأوروبية لأسباب بينها دعوة صريحة إلى استئناف المفاوضات على أساس حدود 1967».

وأضاف المسؤول نفسه قائلا: «إن إسرائيل لا ترفض بالمطلق العودة إلى محادثات القاهرة، لكنها تشتربط أن توقف حركة حماس إطلاق الصواريخ»، معتبرا أنه «إذا استؤنفت المحادثات في العاصمة المصرية، فإن الدول الأوروبية سترجى الخطوات في الأمم المتحدة من أجل أن تستنقذ القناة المصرية نفسها».

ولفت الموقع الإلكتروني إلى أنه «في حال عدم وقف إطلاق النار في الأيام القريبة المقبلة، فإنه يتوقع تقدم المبادرة الأوروبية، الأمر الذي سيقع إسرائيل، والولايات المتحدة أيضا، أمام معضلة صعبة. فمن جهة، أصّر الأميركيون على مدار السنوات الماضية على عدم فرض شروط على إسرائيل في المفاوضات بواسطة مجلس الأمن. ومن الجهة الثانية، فإن التطرق إلى حدود 1967 كأساس للمفاوضات يظهر في اتفاق الإطار لاتفاق إسرائيلي – فلسطيني بلورته واشنطن في بداية العام الحالي».

وقال دبلوماسي غربي رفيع للموقع إنه «بالنسبة لأوروبا، لا يمكن فصل قضية غزة عن القضية الفلسطينية كلها، ومن شأن حل سياسي دائم، فقط، أن يؤدي إلى هدوء طويل الأمد بالنسبة للشعبين».

وكان موقع صحيفة «هآرتس» الإلكتروني كشف، مساء الخميس، أنه «حصل على وثيقة قد توزعيها على أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن مشروع القرار الأوروبي، وتضمنت مبادئ مشروع القرار ومنها إعادة السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على القطاع وترميم القطاع بموجب نظام مراقبة دولي من أجل منع تسليح حركة حماس واستئناف عملية السلام على أساس حدود العام 1967». وتسلح الصحيفة عن موظفين «إسرائيليين» رفيعي المستوى ودبلوماسيين أوروبيين قولهم «إن دبلوماسيين من الدول الأوروبية الثلاث اطّلعوا إسرائيل على مبادئ الاقتراح، من دون تقديم الوثيقة لحكومة إسرائيل، التي حصلت عليها عبر قنوات دبلوماسية أخرى في القطاع».

وتقدّر الوثيقة «التنديد بكافة العمليات العدائية ضدّ المدنيين ومن ضمن ذلك الهجمات العشوائية التي أصيب بها مواطنون وكذلك كافة الأعمال الإرهابية». وأضافت الوثيقة «إن قرار مجلس الأمن الدولي يجب أن يشمل دعوة لوقف إطلاق نار فوري وطويل الأمد، يتوقف في إطاره إطلاق الصواريخ من قطاع غزة وأي عملية عسكرية هجومية أخرى في القطاع».

وتقدّر الوثيقة أيضا: «إعادة قطاع غزة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية، وضع ترتيبات أمنية تمنع استئناف الأعمال العدائية، حظر بيع أو تزويد قطاع غزة بالسلاح ومواد الإمكان استخدامها لصنع أسلحة باستثناء الجهات المخوّلة بذلك في السلطة، الامتناع عن تمويل «الإرهاب» والعمل من أجل إحباط تمويل كهذا، إزالة القيود الاقتصادية والإنسانية المفروضة على القطاع من أجل إعادة عماره وترميم الاقتصاد وتطويره، فتح كامل للمعابر الحدودية إلى قطاع غزة من خلال أخذ الاتفاق الذي وقعته السلطة وإسرائيل عام 2005 بالاعتبار».

وتطالب ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وضع نظام دولي لمراقبة تطبيق القرار وتكون له صلاحيات للتحقيق في خرق وقف إطلاق النار. ويكون بإمكانه المساعدة في عمل المعابر وضمان حركة الأفراد والبضائع من القطاع والبح.

وجاء في الوثيقة «أن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، سيطالب ببلورة خطة دعم السلطة الفلسطينية بكل ما يتعلق بتعزيز القدرة على الحكم في القطاع. كذلك ستطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساهمة في ترميم القطاع».

ويصن البند الأخير في الوثيقة على «استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بعد انتهاء القتال في غزة من أجل التوصل إلى سلام شامل «على أساس حلم الدولتين الديمقراطيةين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب على أساس حدود العام 1967 بسلام وأمن».



«القناة الثانية»: وزراء في الكابينيت:

«غانتس يريد إنهاء الحرب وحسب»

في إطار الصراع الدائر بين الوزراء داخل المجلس الوزاري «الإسرائيلي» المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، هاجم وزراء رئيس أركان الجيش «الإسرائيلي»، بيني غانتس، وقالوا إنه «يسعى إلى إنهاء الحرب على غزة بأي ثمن».

ونقلت القناة الثانية للتلفزيون «الإسرائيلي»، عن وزراء أعضاء في الكابينيت قولهم: «إن غانتس يريد فقط إنهاء الموضوع، وما حدث حتى الآن يعتبر بنظر

الجيش نجحا عسكريا»، وذلك بلهجة تهكمية.

ولغقت إلى «أن هذه الأقوال مسرّبة من وزراء يعارضون الموقف الذي يعبر عن غانتس ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، موشيه يعلون».

ويطالب وزراء مثل وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، ووزير الخارجية أفيدور ليبرمان، بإحتلال غزة والقضاء على حركة حماس، فيما يقول نتنياهو ويعلون إن بينيت وليبرمان يسعيان إلى تحقيق مكاسب سياسية من وراء تصريحاتهما المنفصلة.

وكان نتنياهو انتقد اول من أمس وزراء في الكابينيت، قال إنهم يطلقون تصريحات علنية مخالفة لموقف الحكومة، وبعد ذلك تسرّبت أنباء بأن نتنياهو يتخّ بينيت خلال اجتماع الكابينيت بسبب تصريحاته المعارضة لمفاوضات القاهرة».

وقال الإطّلاق أنّ «الجيش دفع باتجاه الموافقة على المسوّدّة المصرية الأولى (لوقف إطلاق النار) التي تمّ تقديمها ولم تكن إيجابية».

وأضافوا أنه «طوال ستة أسابيع سمعنا «تقارير الجيش) بأنّ حماس مرذومة وتريد وقف إطلاق نار، وكنا نرى كل مرة أنّ الأمور ليست بهذا الشكل»، وتابع الوزراء الذين انتقدوا غانتس أنه «في إحدى المرأت، جاء ضابط كبير وقال لأعضاء الكابينيت إن الجيش الإسرائيلي وجه ضربات شديدة للغاية إلى حماس، لدرجة أن علينا أن نغطيه أجنازا».

وردّ أحد الوزراء بالقول إنه «ربما يتعيّن عليكم في المرة المقبلة أن توجهوا ضربات أقلّ شدة لكي لا تضطر إلى تقديم تنازلات خطيرة لحماس».



«هآرتس»: «أفق نتنياهو الجديد ليس المفاوضات وإنما تحالفات مع دول عربية»

قال تسفي برثيل في صحيفة هآرتس الصادرة صباح أمس، الجمعة، «إنّ الأفق السياسي الذي تحدث عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، ليس مفاوضات سياسية، وإنما إقامة تحالف غير رسمي وتعاون مع دول عربية».

واعترّف أنه «بعد 3 سنوات من القتال في داخل سورية، ومقتل ما لا يقلّ عن 170 ألف سوري، فإنّ الرئيس السوري، بشار الأسد، بدأ يشعر بالتغيير، ليس فقط على الساحة المحلية، وإنما في الأجزاء الدولية». فالرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي وصف تدمير الأسلحة الكيماوية السورية على أنه إنجاز مهم، قال إن «الولايات المتحدة تضغط على النظام السوري لوضع حدّ للأعمال البشعة التي يواصل تنفيذها ضدّ السوريين».

ويحسب الكاتب فإنّ «هذه الصياغة مفترية، حيث يغيب عنها مطلب إبعاد جون كيري، والسعي إلى حلّ في شأن الولايات المتحدة ستواصل تقديم المساعدات السياسية والمادية للمعارضة المعتدلة».

وتابع «إنّ التحول الاستراتيجي يعود إلى قلق الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من توسع «الدولة الإسلامية» أكثر من ولاية الأسد في منصبة». وأضاف «إنّ الأسد تحوّل إلى أساس ضروري للحرب ضدّ داعش، وهذا التغيير كان موضوع المحادثات في الأسابيع الأخيرة بين السعودية وروسيا ومصر والولايات المتحدة وإسرائيل».

وأشار أيضا إلى أنه «في مطلع حزيران (يونيو) زار وزير الخارجية السعودية، سعود الفيصل، روسيا، وبعد ثلاثة أسابيع وصل نظيره الروسي، سيرجي لافروف إلى السعودية». ورغم أنه لم ينشر الكثير عن ذلك، إلا أنّ القليل يشير إلى أنّ السعودية وافقت على الإصلاح في سورية، بما يتضمّن بقاء الأسد في منصبه». وهنا قال الكاتب إنه «في حال صحت هذه التقارير، فإنّ الحديث عن تغيير استراتيجي للسعودية تجاه الأسد منذ بداية الثورة».

وتابع الكاتب «أنّ السعودية ليست لديها في هذا السياق، فالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تناول الموضوع السوري في لقائه، الأسبوع الماضي، مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وذلك بعد يومين من زيارة

السيسي للسعودية والتقائه بالملك عبد الله». وقال: «إنّ الأثنين ناقشا اتفاقية تجارية، وكذلك التهديدات الإقليمية والأزمة السورية وتقدم الدولة الإسلامية والحرب على غزة».

وأشار إلى أنّ «السيسي رئيس إحدى الدول العربية القليلة التي لم تطلق انتقادات حادة ضدّ الأسد أو تطالب بإبعاده عن السلطة. كما أنّ الأسد لم يوجّه أي انتقاد لسياسة تجاه حركة حماس، في حين كانت إيران أول من دعم المبادرة المصرية الأولى لوقف إطلاق النار».

وأردف: «لا يوجد قسيها سياسة واضحة بشأن الأزمة السورية، ولكن إذا

حاولون فهم ما حصل بالتحديد، وكيف يمكن أنه طوال أسابيع لم تنتج إسرائيل في الوصول إلى أي من قادة القسام، وخلال أقل من 48 ساعة يكتشف الشاباك مكان محمد ضيف، وينجح في قتل ثلاثة من قادتها».
ولخص للقول: «إنّ اغتيال هؤلاء القادة، وفي ظل عدم انتزاح مصير محمد ضيف، من شأنه أن يحدث فراغا كبيرا في قيادة حماس في جنوب غزة» على حدّ قوله.